

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/358 (XI)

تقرير مرحلي عن وضع المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي

-

تقرير مرحلي عن وضع المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي

مقدمة:

1- تتفاوض أربع مجموعات اقتصادية إقليمية أفريقية منذ 2002 مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هذه المجموعات هي: المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لشرق وجنوب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا. وكان الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي قد اتفقوا عند عقد اتفاقية شراكة كوتونو بأن لا تكون هذه الاتفاقية متماشية فقط مع لوائح منظمة التجارة العالمية بل أن تعمل بصورة أولية كأداة لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتكامل الفعال لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في داخل الاقتصاد العالمي وتم الاتفاق أيضا على أن تقوم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على وأن تعزز مبادرات التكامل الإقليمي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.

2- نظراً لأهمية مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية لمجابهة تحديات التنمية لأفريقيا في عالم يأخذ بالعولمة، وجهت قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في مابوتو، موزمبيق في 2003، المفوضية بتنسيق جهود البلدان الأفريقية/الأقاليم في مفاوضات التجارة العالمية. والتزاماً بهذه التوصية، تم وضع موقف أفريقي موحد تجاه اتفاقيات الشراكة الاقتصادية اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة وإجازة المجلس التنفيذي وقمة الاتحاد (موريشيوس - 2003: كيجالي 2004 ، القاهرة 2005 ، نيروبي 2006 وأديس أبابا 2007).

3- توجد مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الآن في مرحلة حاسمة. وفقاً لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي كان من المفروض اختتام المفاوضات بنهاية 2007 وأن تدخل اتفاقيات الشراكة حيز النفاذ اعتباراً من الأول من يناير 2008. ويسلط هذا التقرير المرحلي الضوء على التطورات الأخيرة في مفاوضات الشراكة الاقتصادية ولا زالت بعض المسائل تستوجب عناية أجهزة وضع السياسة في الاتحاد الأفريقي.

التطورات الأخيرة والقضايا الرئيسية المتعلقة في مفاوضات الشراكة الاقتصادية:

4- اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في أديس أبابا في يناير 2007 إعلاناً عن مفاوضات الشراكة الاقتصادية، دعوا فيه إلى مد الموعد المحدد لاختتام مفاوضات الشراكة ويرجع سبب هذه الدعوة إلى التقدم المحدود الذي تم إحرازه في المفاوضات، لا سيما

في قضايا ذات أهمية كبيرة لأفريقيا وكذلك ثمة عامل آخر تمثل في تأخير ختام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية التي يفترض أن تتوافق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع لوائحها وهذا ما يبرر طلب مد الموعد النهائي.

-5-

تشير التقارير التي ترد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه في أعقاب مقرر قمة 2007 لجأ المفاوضون الأوروبيون إلى هجوم يهدف إلى استنزاع التزام من مجموعات التفاوض الأفريقية بإنهاء مفاوضات الشراكة الاقتصادية بنهاية ديسمبر 2007 . وفي هذا الصدد تم استخدام العصا: من أنه بدون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، فإن الترتيبات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا سوف تخضع لنظام الأفضليات المعمم والذي بموجبه تخضع واردات أفريقيا لأسواق الاتحاد الأوروبي إلى رسوم جمركية أعلى من تلك التي توفرها ترتيبات اتفاقية لومي، يحدث ذلك، بالرغم من التزام بالنسبة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي أنه في حالة الفشل في الاتفاق على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية فإن النظام التجاري لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لن يكون أدنى من ترتيبات لومي ولن يعوق مجهودات القضاء على الفقر . وفي إعلانات وزارية مشتركة بين مجموعات التفاوض لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والمفوضية الأوروبية، تعهد الطرفان باختتام مفاوضات الشراكة الاقتصادية بنهاية 2007.

-6-

تجدر الإشارة إلى أن موقف مفاوضي الجانب الأوروبي حول اتفاقيات الشراكة لا يتوافق دائماً مع مواقف كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبرلمان المجلس الأوروبي . فهذا الأخير يبدو متعاطفاً مع موقف مؤيدي التنمية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وفي الخلاصات التي اعتمدها الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي ومجلس العلاقات الخارجية مؤخراً في 15 مايو 2007 جددت الدول الأعضاء التزامها بالتأكيد على أن الشراكة الاقتصادية ستكون أداة لتنمية بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. والثغرة في المواقف الأوروبية هي التي بين الدول الأعضاء والمفاوضين الأوروبيين لابد من سدها بأسرع ما يمكن ويتم إقناع المفاوضين الأوروبيين بالانضمام إلى تصريحات أنصار التنمية من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي والبرلمان. ومطلوب توعية واستمالة الفعاليات الأوروبية الرئيسية إلى ضرورة جعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أداة رئيسية للتنمية تسهم في تحقيق الهدف.

-7-

إلى الآن ومن بين المجموعات الأفريقية الإقليمية المتفاوضة حول الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي فقط مجموعة شرق وجنوب أفريقيا وقد

بدأت تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي مستخدمة نصوصاً مكتوبة. وبينما أشارت المجموعة في منتدى التفاوض الإقليمي والمجلس السابع لاجتماعات وزراء التجارة المعقود بنيروبي، كينيا في مايو 2007 إلى أن هناك عملاً كثيراً ينبغي القيام به ، إلا أنها أكدت التزامها باختتام التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بحلول ديسمبر 2007 في المجالين الاثنين: الوصول إلى الأسواق والتنمية. وفيما يتعلق بمجموعة غرب أفريقيا ورغم أن قمة دول غرب أفريقيا المعقودة في يناير 2007 قد دعت إلى مد الموعد النهائي للمفاوضات لفترة ثلاث سنين. فقد التزمت المجموعة في اجتماعها مع الجانب الأوروبي في بروكسل في 5 فبراير 2007 بالتوقيع على الاتفاقية بحلول ديسمبر 2007 رغم إدراكها أن البرامج المصاحبة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية وتمويلها بواسطة المفوضية الأوروبية ستكون شرطاً قبل التوقيع أما مجموعة شرق ووسط أفريقيا، فقد أشارت في مفاوضاتها مع الجانب الأوروبي إلى أن تنفيذ اتفاقية الشراكة يحتاج إلى فترة انتقالية ما بين 25-30 سنة لتأخذ في الاعتبار الاقتصادات الضعيفة والهياكل الاجتماعية في الدول الأعضاء. واتفقت مع الجانب الأوروبي أن هناك عملاً كثيراً ينبغي إتمامه وسوف تقوم بتسريع العمل بهدف الوفاء بالتوقيع في الموعد المحدد في ديسمبر 2007. وفي اجتماع ضم مجموعة الجنوب الأفريقي والجانب الأوروبي تم عقده في جابوروني في يومي 6-7 مارس 2007 أعرب كلا الجانبين عن التزامهما باختتام المفاوضات بنهاية 2007. وقد قبل الجانب الأوروبي ضم جنوب أفريقيا إلى مفاوضات الشراكة شريطة أن يكون عرض الوصول إلى الأسواق الذي منح لجنوب أفريقيا ودول الجنوب الأفريقي الأخرى يكون مختلفاً ليأخذ في الاعتبار قدرة جنوب أفريقيا التنافسية.

-8-

يبدو أن المجموعات الأفريقية الاقتصادية الإقليمية وهي تحت ضغط من جانب المفوضية الأوروبية قد ألزمت نفسها باختتام المفاوضات بنهاية 2007 وهذا الالتزام على الرغم من أن قضايا رئيسية والتي من شأنها ضمان أن تكون اتفاقيات الشراكة أداة لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لا زالت غير معالجة بطريقة مرضية وتشمل هذه القضايا، الحاجة إلى توفير موارد كافية على أساس دائم إلى جانب صندوق التنمية لتسريع التحول الاقتصادي في أفريقيا وبناء جانب العرض وقدرات البلدان التجارية وتمويل نفقات التعديلات المصاحبة للشراكة الاقتصادية. ونظراً لأنه يتوقع من الشراكة الاقتصادية بناء وتعزيز مبادرات التكامل الإقليمي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (وضع السياسة الإقليمية وتنفيذها وتعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية وزيادة وصلاتها وقدرتها التنافسية الخ...) قبل تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وأي فترة انتقالية لتحرير التجارة بين أوروبا وبلدان أفريقيا

والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في إطار الشراكة الاقتصادية والتي هي أقصر من تلك التي حددتها البلدان الأفريقية لتحرير التجارة فيما بينهم لا يمكن القول عنها أنها نصيرة للتنمية أو أنها تعزز عملية التكامل في القارة. وقد نشأت مشاكل إضافية لعملية تكامل أفريقيا من عدم الاتساق بين الشكل الجغرافي للشراكة الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي.

9- إن التحدي الذي تواجهه أفريقيا الآن في مفاوضات الشراكة هو ضمان أن تأخذ نتائج المفاوضات في الاعتبار بدرجة كافية مصالح واهتمامات البلدان وأن اتفاقيات الشراكة التي ينبغي اختتامها هي أداة حقيقية للتنمية. وهذا يتطلب معالجة سريعة لكل القضايا المتعلقة المتصلة بالتنمية قبل اختتام المفاوضات وهذا أيضا يتطلب أن يولى الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية اهتماماً جاداً إلى اعتماد التدابير الانتقالية لضمان عدم إعاقة الصادرات من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي إلى الاتحاد الأوروبي فيما بعد سنة 2007.

10- على ضوء التطورات الأخيرة والتزاماً بمهمة التنسيق التي أوكلها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، تخطط المفوضية لعقد اجتماع لرؤساء المجموعات المفاوضة وغيرهم من أصحاب المصلحة في المجموعات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية التي تتفاوض على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لاستعراض التقدم المحرز ولتبادل الخبرات في التفاوض والتفكير في السبل لإحراز تقدم في الشراكة الاقتصادية الموجهة نحو التنمية. ومن بين المسائل التي تحتاج إلى المعالجة: المدى الزمني لمفاوضات مرحلة وأي جوانب من التنمية والوصول إلى الأسواق يمكن معالجته بطريقة سليمة قبل الموعد المحدد للاختتام ، تقديم مقترحات عن موعد وكيفية معالجة هذه المسائل لا سيما تلك التي تهم المصلحة الأفريقية مباشرة وضرورة أن تحافظ اتفاقيات الشراكة على وحدة أفريقيا وتفاذي القرارات التي تجعل تحقيق الوصول إلى سوق أفريقية مشتركة صعبة المنال مع الأخذ في الاعتبار الالتزام الذي قطعه الاتحاد الأوروبي على نفسه في الاستراتيجية الأفريقية والتعامل مع أفريقيا كأفريقيا واحدة ودعم وحدة القارة وعملية التكامل فيها.

التوصيات:

11- توصي مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي لعناية المجلس التنفيذي:

(1) الاتصال واستمالة الجانب الأوروبي على أعلى المستويات الممكنة من القيادة السياسية بشأن اهتمامات ومصالح أفريقيا في مفاوضات الشراكة الاقتصادية وعلى رئيس المفوضية ومفوضية الاتحاد الأفريقي المشاركة في ذلك.

(2) معالجة مرضية للمسائل المعلقة لا سيما تلك المتعلقة بالأبعاد التنموية للشراكة الاقتصادية قبل اختتام المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات.

(3) اتخاذ تدابير من جانب الاتحاد الأوروبي لضمان الدخول المستمر للصادرات الأفريقية لأسواق الاتحاد الأوروبي بعد سنة 2007 إذا لم يتم اختتام المفاوضات في ديسمبر 2007.

(4) إجراء استعراض مشترك من جانب مفوضية الاتحاد ومجموعات التفاوض الأفريقية للتقدم المحرز والمشاكل في طريق مفاوضات الشراكة وتقديم تقرير عن الطريقة للتقدم إلى الأمام وذلك لكي يبحثه مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة وأجهزة السياسة الأخرى في الاتحاد الأفريقي.

2007

Progress report on the economic partnership agreements (EPAs) negotiations

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4472>

Downloaded from African Union Common Repository